محاكم التفتيش السعودية تعدم خمس شبان من أبناء القطيف



وفي مسعى جديد لترهيب الداخل وفرض القبضة الأمنية الحديدية، بالتزامن مع الانتكاسات الميدانية والسياسية التي يواجهها النظام على أكثر من صعيد.

وأعلنت وزارة الداخلية السعودية، في بيان، تنفيذ القتل تعزيراً بحق محمد منير الزاهر، علي عبد الحسين الشيخ، حسن زكي الفرج، رضا محمد آل أبو عبد ا، وعلي حسن الربح، زاعمة تورطهم في "جرائم إرهابية واستهداف المقار الأمنية"، وهو القالب الاتهامي المعتاد الذي تسوقه الرياض شرعنة لتصفية المعارضين ومعتقلي الرأي والمشاركين في التظاهرات المطالبة بالحقوق المشروعة.

وكان خبراء في الأمم المتحدة، قد أصدروا في 9 أكتوبر 2026، بيانا مشتركا بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام، دعوا فيه إلى وقف فوري لتنفيذ أحكام الإعدام واتخاذ خطوات ملموسة نحو إلغاء العقوبة.

وعبّر الخبراء، بحسب ما نقلت المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان، عن قلق بالغ إزاء صدور أحكام بالإعدام في قضايا شهدت انتهاكات جسيمة لضمانات المحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجبة.

وعدّد البيان أبرز هذه الانتهاكات، بما يشمل التعذيب وسوء المعاملة والاختفاء القسري، والاعتماد على اعترافات منتزعة بالإكراه، وغياب التمثيل القانوني الفعّال، وتقييد الحق في الطعن، والمعاملة التمييزية، والتأثير السياسي في الإجراءات القضائية.